

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
6	ثالثا - الميزانية
7	رابعا - الأحوال الاقتصادية
7	ألف - لمحة عامة
8	باء - الخدمات المصرفية والمالية
9	جيم - النقل
10	دال - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:
www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers



10	خامسا - الأحوال الاجتماعية
10	ألف - العمل
10	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
11	جيم - الصحة العامة
11	دال - التعليم
12	هاء - الجريمة والسلامة العامة
12	واو - حقوق الإنسان
12	سادسا - البيئة
13	سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
13	ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل
13	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
14	باء - موقف حكومة الإقليم
14	جيم - موقف إسبانيا
15	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
16	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
17	تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
17	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
17	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت في عام 1713، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. أما إسبانيا فتزعم بأنها، بموجب المادة 10 من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصونه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار 2070 (د-20)، المتخذ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1965)، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام 2020، في مقرها 523/75، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

2 - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يناهز طوله 1,6 كيلومتر. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة 8 كيلومترات غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة 32 كيلومتراً جنوب مضيق جبل طارق. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق 5,8 كيلومترات مربعة؛ ووفقا لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ 4,8 كيلومترات مربعة. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

3 - ويبلغ عدد سكان الإقليم 34 003 نسمة (بيانات عام 2016). وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول بسعر صرف يعادل الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

4 - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام 2006، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، إلى جانب الحاكم الذي يمثل التاج البريطاني في جبل طارق. ويشغل الفريق بحري ديفيد ستيل منصب حاكم جبل طارق منذ 11 حزيران/يونيه 2020. ووفقاً لدستور عام 2006، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

5 - وبعد إجراء انتخابات، يعيّن الحاكم في منصب الوزير الأول العضو المنتخب في برلمان جبل طارق الذي يراه الحاكم مرجحاً لنيل أكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين، وفقاً لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ووفقاً لدستور عام 2006،

يجوز للبرلمان أن يسن قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل صلاحية سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام 2006 حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام 2006 أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

6 - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقاً لدى مجلس جلالة الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

7 - وقد فاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامة فاييان بيكارو، في الانتخابات العامة التي أجريت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بنسبة 52,5 في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على 10 مقاعد في البرلمان، بينما حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق على 6 مقاعد، وحصل حزب "معاً جبل طارق" (Together Gibraltar) على مقعد واحد. وفي وقت لاحق، أعيد انتخاب السيد بيكارو، الذي يشغل منصب الوزير الأول منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2011، لفترة ولاية ثالثة. ويجب إجراء الانتخابات المقبلة بحلول 24 شباط/فبراير 2024.

8 - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً معترفاً به من قبل الأمم المتحدة ومدرجاً منذ عام 1946 في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخلوها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحقوق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام 2006 يحدد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

9 - وتتمسك إسبانيا، من جهتها، بموقفها المتمثل في كون دستور عام 2006 لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحاً للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وفي كون ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 2353 (د-22). وفي ذلك السياق، تؤكد إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بصفتها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك الصكوك المبرمة في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

10 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، صدّق المجلس الأوروبي على اتفاق الانسحاب والإعلان السياسي بشأن العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وتضمن الاتفاق أيضاً بروتوكولا بشأن جبل طارق. وأقر برلمان جبل طارق قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (تطبيق الاتفاقات الدولية) لعام 2019 وقانون الاتحاد الأوروبي (اتفاق الانسحاب) لعام 2020 تحضيراً لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "بريكزيت"). وعقدت اللجنة المتخصصة المعنية بجبل طارق والمشاركة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، التي أنشئت بموجب اتفاق الانسحاب، اجتماعات في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2020.

11 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبرمت إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق، أربع مذكرات تفاهم بشأن حقوق المواطنين، والتبغ ومنتجات أخرى، والتعاون في المسائل البيئية والتعاون في شؤون الشرطة والجمارك. وفي 4 آذار/مارس 2019، وقعت إسبانيا والمملكة المتحدة الاتفاقية

الدولية للضرائب وحماية المصالح المالية المتعلقة بجبل طارق. ومنذ التوقيع، شرعت إسبانيا والمملكة المتحدة في الإجراءات البرلمانية والإدارية الخاصة بكل واحدة منهما من أجل التصديق على الاتفاقية. وفي أعقاب اجتماع تقني عُقد في مدريد في 23 كانون الثاني/يناير 2020، اجتمعت لجان التنسيق المشتركة، التي أنشأتها إسبانيا والمملكة المتحدة وفقاً للمذكرات المتعلقة بحقوق المواطنين والتعاون بشأن المسائل البيئية والتعاون في المسائل المتعلقة بالشرطة والجمارك، في إسبانيا وجبل طارق في الفترة بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر 2020. وشاركت في الاجتماعات حكومة إقليم الأندلس والسلطات البلدية في كامبو جبل طارق وحكومة جبل طارق.

12 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أحرز جبل طارق في عام 2020 تقدماً نحو الوفاء بالالتزامات المحددة في البروتوكول بشأن جبل طارق، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالتبغ، من خلال إدخال تغييرات على التشريعات، مما سمح للمملكة المتحدة بأن توسع نطاق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكولها للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وبذلك وفّت بالتزام بموجب البروتوكول يتمثل في توسيع نطاق المعاهدات والاتفاقيات ليشمل جبل طارق قبل 30 حزيران/يونيه 2020. وفي 28 حزيران/يونيه 2020، نجح جبل طارق في الوفاء بالالتزام بموجب مذكرة التفاهم بشأن التبغ وغيره من المنتجات بأن يبلغ الفارق بين أسعار التبغ مع إسبانيا 32 في المائة بحلول 30 حزيران/يونيه 2020. ولئن واجه جبل طارق بعض التحديات في الحفاظ على هذا الفارق الأدنى في الأسعار، ولا سيما بالنسبة لمنتجات التبغ غير السجائر، فإن الدولة القائمة بالإدارة ظلت ترى في تقييمها أن جبل طارق يمثل لروح تلك الالتزامات، التي كان قد توقف عن تطبيقها في نهاية الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جبل طارق ينفذ في أيلول/سبتمبر 2020 حلاً عملياً للالتزامات بموجب الفقرة 3 من المادة 3 من البروتوكول بشأن جبل طارق التي لم يتم الوفاء بها وتتعلق بنظام تتبع لجميع منتجات التبغ في جبل طارق بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، وأن حكومة جبل طارق قد زودت المفوضية الأوروبية، بناء على طلبها، بمجموعة شاملة من المعلومات عن الحل العملي هذا في أوائل شباط/فبراير، توضح نطاق الحل البديل وكيف تسعى إلى الوفاء بالالتزامات المبينة في الفقرة 3 من المادة 3 من البروتوكول.

13 - وترى إسبانيا أن التزام المملكة المتحدة فيما يتعلق بالفقرة 3 من المادة 3 من البروتوكول بشأن جبل طارق، بخصوص نظام تتبع منتجات التبغ والتدابير الأمنية المتعلقة بها، لم يتم الوفاء به بعد. وأشارت إسبانيا أيضاً إلى أنه عملاً بمذكرة التفاهم بشأن التبغ وغيره من المنتجات الموقعة بين إسبانيا والمملكة المتحدة، التزمت حكومة جبل طارق بأن تضمن، بحلول 30 حزيران/يونيه 2020، ألا يزيد متوسط الفارق في أسعار منتجات التبغ عن 32 في المائة عن آخر سعر نشر لمنتجات التبغ المماثلة في إسبانيا، وأن الهدف لم يتحقق إلا فيما يتعلق بمتوسط سعر التجزئة للسجائر، ولكن ليس فيما يتصل بمنتجات التبغ الأخرى، ولا سيما التبغ المقطع إلى أجزاء رقيقة، التي لم تحدد حكومة جبل طارق سعر التجزئة الأقصى لها. وطوال عام 2020، كفلت إسبانيا مشاركة حكومة إقليم الأندلس والسلطات البلدية في كامبو جبل طارق في لجان التنسيق الثنائية ذات الصلة.

14 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، عملت حكومة المملكة المتحدة خلال عام 2020 على حماية مصالح جبل طارق في مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي أجريت مع الاتحاد،

وأشركت حكومة جبل طارق إشراكا كاملا طوال المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد عدد من المحادثات التقنية مع إسبانيا بشأن مسائل العلاقة مع جبل طارق في المستقبل.

15 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، توصلت حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة إلى اتفاق بشأن الإطار المقترح لصك قانوني بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يحدد علاقة جبل طارق مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وينص على عدم المساس بمسألة السيادة والولاية، وعرضتا الإطار على المفوضية الأوروبية لتتظر فيه.

16 - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، سيشكل الإطار المقترح الذي عملت على إعداده حكومة المملكة المتحدة جنبا إلى جنب مع حكومة جبل طارق، أساسا لمعاهدة منفصلة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق. وأكدت المملكة المتحدة أيضا أن التوثيق والتفاوض بشأن هذا الاتفاق لن يمس الموقف القانوني للمملكة المتحدة بشأن السيادة والولاية.

17 - أما إسبانيا، فأكدت أن الإطار المقترح يشكل أساسا لوضع التوجيهات التفاوضية للاتحاد الأوروبي، وأنه لا ينطوي على أي تغييرات في موقف إسبانيا بشأن جبل طارق أو حدود هذا الإقليم.

ثالثا - الميزانية

18 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المالية 2020/2019 ما مقداره 696,5 مليون جنيه إسترليني وناهزت نفقاتها 676,4 مليون جنيه إسترليني. وبالنسبة للسنة المالية 2021/2020، تم تمديد الميزانية الأصلية للفترة 2020/2019، بعد عملية ميزانية محدودة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ركزت فقط على النفقات. وقدرت حكومة الإقليم ميزانيتها الإجمالية للنفقات بمبلغ 730,9 مليون جنيه إسترليني للفترة 2021/2020، ووافقت على رصد مبلغ 28,9 مليون جنيه إسترليني للإفاق على مشاريع التشييد للفترة 2021/2020، يمول عن طريق صندوق التحسين والتنمية. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يمثل ذلك انخفاضا من 82 مليون جنيه إسترليني في الفترة 2020/2019، نتيجة لأثر جائحة كوفيد-19 على البناء.

19 - وتعتبر إسبانيا أن جبل طارق ملاذ ضريبي وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة فيه لا تخضع للضرائب بموجب هذا النظام. وتشير إسبانيا إلى أن المفوضية الأوروبية شرعت، في تشرين الأول/أكتوبر 2013، في إجراء تحقيق رسمي للثبوت مما إذا كان بعض أحكام النظام الضريبي لجبل طارق قد طبّق خرقا لقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، وإلى أن المفوضية قررت، في تشرين الأول/أكتوبر 2014، توسيع نطاق تحقيقها ليشمل ممارسة جبل طارق المتعلقة بمنح بعض الشركات قرارات ضريبية. وتذكر إسبانيا أيضا بأن المفوضية، في قرارها (2013/C) SA.34914 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن المساعدة المقدمة من الدولة التي قامت بها المملكة المتحدة فيما يتعلق بنظام جبل طارق لضريبة دخل الشركات، خلصت إلى أن نظام الإعفاء الضريبي للشركات في جبل طارق فيما يتعلق بالفوائد والإتاوات، وكذلك المعاملة الضريبية التي تمنحها حكومة جبل طارق على أساس قراراتها الضريبية الممنوحة لخمس من شركات جبل طارق، يشكلان تدابير مساعدة فردية مقدمة من الدولة بموجب مخطط للمساعدة المقدمة من الدولة وضعه جبل طارق موضع التنفيذ بصورة غير قانونية. وخلصت المفوضية إلى أن مخطط المساعدة المقدمة من الدولة هذا لا يتوافق مع الأنظمة الداخلية للسوق المعمول

بها في الاتحاد، وقضت بضرورة التحصيل الفوري والفعلي لما قُدم من مساعدة قدرتها المفوضية بنحو 100 مليون يورو من الضرائب غير المدفوعة. وقررت المفوضية أيضاً أنه ينبغي للمملكة المتحدة أن تكفل تنفيذ هذا القرار في غضون أربعة أشهر، وأن تبقى المفوضية على اطلاع بالتقدم المحرز في التدابير الوطنية المتخذة لتنفيذ القرار حتى التحصيل الكامل لما قُدم من مساعدة، وأن تقدم إلى المفوضية، بناءً على طلبها، معلومات عن التدابير الوطنية، المتخذ منها والمقرر اتخاذه، من أجل الامتثال للقرار.

20 - وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، التي تتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن المفوضية الأوروبية قد أكدت في آب/أغسطس 2018 أنها لم تر أي وجه من أوجه التضارب أو عدم الامتثال في ممارسة جبل طارق فيما يتعلق بالتوجيه EU/34/2013، الذي يقتضي من الشركات المحدودة المسؤولية نشر بياناتها المالية السنوية، والتوجيه EU/16/2011 بشأن التعاون الإداري في مجال الضرائب. وتذكر الدولة القائمة بالإدارة أيضاً بأن جبل طارق لم يكن جزءاً من عملية الفحص التي أجراها المجلس الأوروبي في عام 2017 والتي أنشأ المجلس بموجبها قائمة الاتحاد الأوروبي للولايات القضائية غير المتعاونة للأغراض الضريبية. وعلاوة على ذلك ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلصت المفوضية صراحةً في قرارها المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى أن ممارسة إصدار القرارات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل لعام 2010 لا تشكل مخططاً للمساعدة المقدمة من الدولة بالمعنى المقصود في المادة 107 (1) من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، ورأت بأن خمسة فقط من القرارات الضريبية لجبل طارق الـ 165 التي حققت فيها المفوضية تخالف قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ولم تحدد صراحةً أي تمييز انتقائي فيما يتعلق بالقرارات الضريبية الـ 160 الأخرى التي حُقق فيها، ومن ثم خلصت إلى أن هذه القرارات لم تنتهك قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ورحبت بالإجراءات الهامة التي اتخذها جبل طارق لتحسين إجراءات القرارات الضريبية وتدعيم قواعده المتعلقة بالتسعير التحويلي وتعزيز التزامات دافعي الضرائب وتحسين الشفافية فيما يتعلق بتنفيذه نظامه الضريبي على صعيد الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة، فيما يتعلق بما قدمته إسبانيا خلال سير التحقيق من تعليقات بشأن الانتقائية الإقليمية، إلى أن المفوضية ذكرت كذلك صراحةً أنها لا تعبر عن شكوك بشأن الانتقائية الإقليمية.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

21 - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافلات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وفي الفترة 2019/2018، كان الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق هو 2,3 بليون جنيه إسترليني ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 69 917 جنيه إسترليني.

22 - وقبل عام 1980، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري

للمملكة المتحدة من نسبة 60 في المائة من اقتصاد جبل طارق إلى أقل من 6 في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتألف القوات البريطانية في جبل طارق من حوالي 1 000 فرد، بما يشمل الأفراد العسكريين التابعين للمملكة المتحدة والأفراد النظاميين والاحتياطيين في فوج جبل طارق الملكي وموظفي الخدمة المدنية في وزارة الدفاع والمدنيين المستخدمين محلياً.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

23 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، أما تشريعات جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، فقد قُيّمت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل. وفي كانون الثاني/يناير 2020، سُن قانون جديد للخدمات المالية لتزويد جبل طارق بإطار تنظيمي معزز.

24 - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة بصفة منتظمة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، كان جبل طارق قد أبرم حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020 اتفاقات بشأن تبادل المعلومات الضريبية مع 185 بلداً وإقليماً، منها 169 اتفاقاً لا يزال سارياً. ومنذ أيلول/سبتمبر 2015، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقاً من هذا القبيل، وفقاً للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، ومنذ أيلول/سبتمبر 2016 مع المملكة المتحدة بموجب اتفاق مماثل، هو لوائح التعاون الدولي لعام 2015 (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) (المملكة المتحدة). ودخلت اللوائح المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي لوائح التعاون الدولي لعام 2015 (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي)، حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2016، من أجل الوفاء بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، في 26 حزيران/يونيه 2017، دخل حيز النفاذ في الإقليم التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال والسجل العام لملكية الانتفاع. وفي 1 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وقعت المملكة المتحدة وجبل طارق، على التوالي، اتفاقاً للقضاء على ازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى المكاسب الرأسمالية ولمنع التهرب من دفع الضرائب وتجنبها.

25 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة رصد دائمة تابعة لمجلس أوروبا، تقرير جولة التقييم المتبادل الخامسة في دورتها العامة التاسعة والخمسين، المعقودة في ستراسبورغ، فرنسا. وقدم التقرير موجزاً للتدابير المتخذة في جبل طارق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تاريخ الزيارة الموقعية التي أجريت في الفترة من 1 إلى 12 نيسان/أبريل 2019، وحلل مستوى الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

ومستوى فعالية النظام القائم في جبل طارق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز هذا النظام.

- 26 - وفي 23 آذار/مارس 2020، تم توسيع نطاق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لتشمل جبل طارق. ونقل جبل طارق توجيهات محددة للاتحاد الأوروبي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 27 - واعتمد جبل طارق لوائح ملكية الانتفاع في حزيران/يونيه 2017. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أنشأ جبل طارق سجلاً عاماً لملكية الانتفاع النهائي للشركات والكيانات القانونية، وقد أصبح متاحاً للجمهور.
- 28 - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتياّل التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر في عام 2014، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتُكبت جرائم تهريب تبغ وغسل أموال نابعة من جبل طارق وتمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.
- 29 - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية تشير إلى أن الادعاءات الواردة في تقرير المكتب لا أساس لها.

جيم - النقل

30 - اتفق على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام 2006. وشملت هذه الترتيبات تشغيل ممرين على مستوى الحاجز/الحدود في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وفي شباط/فبراير 2021، ظلت عمليات التفتيش المتناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ظل خارج نطاق الإقليم الجمركي المشترك للاتحاد الأوروبي كما كان حاله في الفترة السابقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة وجبل طارق لم يكونا ضمن نطاق منطقة شنغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وفي هذا الصدد، فالإطار المقترح لصك قانوني بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يحدد علاقة جبل طارق بالاتحاد الأوروبي في المستقبل، الذي كان قيد نظر المفوضية الأوروبية وقت كتابة هذا التقرير (انظر أيضاً الفقرة 15 أعلاه)، يتضمن أحكاماً تتعلق بتنقل الأشخاص والسلع تحدث تغييرات في مجالات من قبيل الجمارك، وعمليات التفتيش التي تقوم بها الشرطة، ومراقبة الحدود.

31 - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقاييد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المدرج المتصلة بالطيران العسكري وتتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

32 - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة المرافق المرفئية للإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع

مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرته إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافقه المرفئية).

33 - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام باعترض طريق سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغل غير القانونية التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وتحتكم في ذلك إلى المادتين 17 و 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

34 - وترى إسبانيا أن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات التوغل غير القانونية" من جانب السفن الإسبانية هي أنشطة روتينية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية، بالنظر إلى أن إسبانيا تمارس السيادة على تلك المياه.

دال - السياحة

35 - في عام 2019، تجاوز عدد الزوار 11 مليون زائر. وكان عدد الزوار جوا حوالي 240 000 زائر وعدد الزوار برا نحو 10 790 000 زائر، مقارنة بحوالي 217 000 و 10 402 000 زائر، على التوالي، في عام 2018.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

36 - في عام 2018، كان هناك 29 995 فرصة عمل في الإقليم، مقارنة بـ 28 029 فرصة عمل في عام 2017، فيما مثل زيادة قدرها 1,97 في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فحتى تشرين الأول/أكتوبر 2018، كان توزيع فرص العمل بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى يبلغ 4 068 في قطاع الأعمال المصرفية والمالية، و 4 062 في قطاع البناء والتشييد، و 3 800 في قطاع ألعاب القمار والمراهنة، و 2 876 في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و 2 824 في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وبلغ معدل البطالة 0,46 في المائة من السكان المقيمين و 0,30 في المائة من مجموع القوة العاملة، التي شملت العمال الحدوديين. وفي عام 2020، كان عدد العمال الحدوديين يتراوح بين 14 300 و 14 700 عامل تقريباً، منهم 9 100 إلى 9 500 عامل من رعايا إسبانيا.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

37 - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، وإعانات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، والاستحقاقات في حالة الوفاة، والمعاشات التقاعدية، واستحقاقات الأرمال، وبدلات الوصاية. وهناك أيضاً مجموعة من الاستحقاقات والبدلات المقدرة بحسب الموارد المالية لتقديم الدعم للأسر والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

جيم - الصحة العامة

38 - الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق مسؤولة عن توفير الخدمات الطبية والصحية في الإقليم، ولا سيما الخدمات في محل الإقامة لكبار السن.

39 - وكان التحدي الرئيسي في مجال الصحة العامة لجبل طارق خلال عام 2020 هو جائحة كوفيد-19. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتولى حكومة جبل طارق المسؤولية عن مسائل الصحة العامة في الإقليم، وكفلت توفير الموظفين والمعدات واللوازم والموارد الضروريين للهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق وإدارة الصحة العامة في جبل طارق، بطرق منها إنشاء مستشفى ميداني يضم 300 سرير ومختبر جديد للاختبار والتعقب.

40 - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد بالوسائل الإلكترونية في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعترفت حكومة المملكة المتحدة بالأثر العالمي الكبير لكوفيد-19 وتحدياته المشتركة، وهنأت الأقاليم على إدارة تصديها للجائحة حتى الآن. وأعربت الأقاليم عن شكرها للمملكة المتحدة على الدعم المتميز الذي تلقتة على المستوى الوزاري والرسمي خلال الجائحة. وفي البيان نفسه، تم التأكيد أيضاً على أن المملكة المتحدة والأقاليم ما فتئت تعمل معاً عن كثب للتصدي لكوفيد-19 وأن ذلك يؤكد على صلاتها القوية القائمة على الشراكة والقيم المشتركة والاحترام المتبادل.

41 - وأشارت إسبانيا إلى أنها تعاونت على نحو استباقي مع المملكة المتحدة والسلطات المحلية في جبل طارق للتصدي للجائحة، آخذة في الاعتبار الخطر على الصحة العامة، واستجابت لطلبات التعاون فيما يتعلق بتوصيل معدات الاختبار، وعبور الركاب، وتبادل المعلومات بشأن اللوائح التنظيمية لدعم أرباب العمل والعمال المتضررين من الجائحة.

دال - التعليم

42 - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويضم نظام التعليم العام 11 مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من 6 000 طالب. ويناهز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم 100 في المائة. وقد افتُتحت جامعة جبل طارق في أيلول/سبتمبر 2015.

43 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المالية المنتهية في 31 آذار/مارس 2020 (التي تم تمديدتها إلى 31 آذار/مارس 2021 بسبب جائحة كوفيد-19) ما قدره 57,2 مليون جنيه إسترليني، بما يشمل نفقات تحسين المباني المدرسية البالغة قرابة 2,86 مليون جنيه إسترليني. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، شُيّدت أربعة مباني مدرسية جديدة (مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية ومدرستان ثانويتان) وقُدمت خطط لبناء ثلاث مدارس جديدة. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي أيلول/سبتمبر 2020، بلغ عدد الطلاب الدارسين خارج جبل طارق 1 028 طالباً.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

- 44 - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.
- 45 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق للفترة 2021/2020 17 374 مليون جنيه إسترليني، وهي تغطي تكاليف 259 ضابطاً و 37 موظفاً من موظفي الدعم. وفي الفترة 2020/2019، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق 1 589 جريمة (مقارنة بـ 1 721 جريمة في الفترة 2019/2018)، منها 741 جريمة تم اكتشافها (معدل كشف قدره 46 في المائة)، مقارنة بـ 1 721 جريمة مسجلة، بمعدل كشف قدره 54 في المائة، في الفترة 2019/2018.

واو - حقوق الإنسان

- 46 - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام 2006 فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت بصورة رسمية، في عام 2013، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام 2016، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، قانون تعديل الزواج المدني لعام 2016، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس.
- 47 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ينص القانون المتعلق بالإعاقة لعام 2017 على تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع. وتم تعديل قانون تكافؤ الفرص لعام 2006 في عام 2018 من أجل حماية الممرضات من المعاملة الأقل رعاية، وفي عام 2017 من أجل تضمينه بعض الأحكام المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما عدلت قوانين أخرى لجعلها متسقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

سادسا - البيئة

- 48 - في عام 2016، طلبت حكومة جبل طارق إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تمدد نطاق تصديقها على اتفاق باريس ليشمل جبل طارق. وأعلن جبل طارق حالة طوارئ مناخية في أيار/مايو 2019 وبدأ في تشريع الأول/أكتوبر من ذلك العام نفاذ قانونه المتعلق بتغير المناخ لعام 2019. ويحدد القانون، وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أهدافاً ملزمة قانوناً بخفض الانبعاثات حتى عام 2045. وزاد أيضاً جبل طارق من تطوير استراتيجيته المتعلقة بتغير المناخ في عام 2020. وتم تمديد نطاق تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ليشمل جبل طارق، مع بدء سريانه اعتباراً من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد تمت صياغة التشريع المناسب وأعدت تدابير تنفيذية في هذا الصدد.

- 49 - وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات جبل طارق ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، امتثالاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في 4 أيار/مايو 2017 في قضية المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة لم تف، بالنسبة لجبل طارق، بالتزاماتها بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- 50 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بدأت حكومة الإقليم عملية لإرساء العقد المتعلق بإنشاء وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جبل طارق ويُتوقع أن يكتمل بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عام 2022.

سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

- 51 - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق في عام 2004. ولكن منذ عام 2010، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين عامي 2012 و 2018، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة المنتدى، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار مخصص غير رسمي يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بالمسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كاميو جبل طارق وجبل طارق. ولكن، حتى شباط/فبراير 2021، لم تكن أي محادثات مخصصة قد عقدت.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- 52 - في الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، التي عقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية وقائمة على الشراكة، والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة كفؤة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة.
- 53 - وأضاف أنه في حين ستضطلع المملكة المتحدة بجميع المسؤوليات السيادية، لا خلاف بين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار على أن أقاليم ما وراء البحار هي أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، إذ لا تخضع للمملكة المتحدة إلا من حيث احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وأضاف أيضاً أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية والسير بها إلى الأمام.

- 54 - وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، بما في ذلك جبل طارق، في المفاوضات بشأن علاقة الحكومة مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل حتى تكفل مراعاة أولويات هذه الأقاليم في كل مرحلة من مراحل العملية. وأشار إلى أن حكومة بلده أنشأت مجلسا وزاريا مشتركا معنيا بالمفاوضات بين جبل طارق والاتحاد الأوروبي، وهو مجال يهتم به جبل طارق اهتماما شديدا.
- 55 - وذكر أيضا أن المملكة المتحدة تؤكد من جديد التزامها الدائم إزاء شعب جبل طارق وأنها لن تدخل في ترتيبات ينتقل بموجبها شعب الإقليم إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته المعرب عنها بحرية وديمقراطية ولا هي ستشارك في عملية مفاوضات على السيادة بما لا يرضاه جبل طارق (انظر A/C.4/75/SR.3).

باء - موقف حكومة الإقليم

- 56 - يشار إلى أنه في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، قال نائب الوزير الأول لجبل طارق، في جملة أمور، إن شعب جبل طارق ظهر لأول مرة على جدول أعمال اللجنة في عام 1963، وبذلك ظل ينتظر لأكثر من نصف قرن لإعمال حقه في تقرير المصير. وأضاف قائلا إن جبل طارق دأب منذ عام 1963 على مخاطبة الأمم المتحدة لتأكيد حقه في تقرير المصير، ولكن يبدو أن عدم الاستجابة يشير إلى أن الأمم المتحدة لا ترغب في العمل مع جبل طارق. وفي عام 2007، دخل دستور جديد حيز النفاذ في جبل طارق، يتمتع جبل طارق بموجب بدرجة من الحكم الذاتي أكبر من أي وقت مضى. وقد قُدم الدستور إلى اللجنة الخاصة، ولكن مرة أخرى لم يكن هناك أي رد. وفي كل عام، كان جبل طارق يعلن أنه سيرحب باستقبال بعثة زائرة، ولكن الأمم المتحدة لم تأت.
- 57 - وتابع قائلا إن جبل طارق يعتنق القيم ذاتها التي تعتنقها جميع البلدان التي لم تكن قادرة في السابق على ممارسة الحق في تقرير المصير: الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشكل حق الشعوب في تقرير مستقبلها أساس تلك القيم. وشعب جبل طارق منفصل عن القوة الاستعمارية وامتيازاتها، وهو نتاج تدفق جنسيات مختلفة أثرت مجتمعه على مدى أكثر من 300 عام. وأضاف قائلا إن أساليب الإكراه التي استخدمت في عهد الديكتاتور الإسباني الجنرال فرانكو من خلال إغلاق الحدود بين جبل طارق وإسبانيا يجب ألا تستخدم أبدا مرة أخرى كسلاح سياسي.
- 58 - وذكر أن حكومة بلده تأمل في العمل مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة على رفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن رغبات شعب جبل طارق المعرب عنها بحرية وديمقراطية يجب أن تُعطى أهمية قصوى (انظر A/C.4/74/SR.3).

جيم - موقف إسبانيا

- 59 - في الجلسة الرابعة للجنة الرابعة، المعقودة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ذكر ممثل إسبانيا أن المملكة المتحدة احتلت جبل طارق عسكريا في عام 1704، خلال حرب الخلافة الإسبانية، وأنه بموجب المادة 10 من معاهدة أوترخت لعام 1713، لم تنتالز إسبانيا للمملكة المتحدة إلا عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. وبعد ذلك، طُرد شعب جبل طارق وحل محله المستعمرون. وفي وقت لاحق، احتلت المملكة المتحدة البرزخ المجاور لجبل طارق بصورة غير قانونية، وقامت ببناء منشآت خلال القرن التاسع عشر، وسور في عام 1908. وفي عام 1934،

أضافت مدرجا لهبوط الطائرات، تم تحويله إلى قاعدة للقوات الجوية في عام 1938، وامتد أكثر من نصف كيلومتر داخل المياه الإقليمية لإسبانيا. كما أضافت نحو كيلومترين مربعين إلى الحجم الإجمالي للمستعمرة من خلال استصلاح الأراضي في المياه الإقليمية الإسبانية. وأشار إلى أن إسبانيا قد احتجت على كل من التطورات المتتالية. وقال إن من الواضح تماما بموجب أحكام معاهدة أوترخت أن إسبانيا تحتفظ بالسيادة على برزخ جبل طارق والمياه المحيطة به ومجاله الجوي، وأن إسبانيا لم تقبل أبدا الاحتلال البريطاني غير القانوني وطلبت باستمرار إعادة أراضيها.

60 - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة كلفت المملكة المتحدة وإسبانيا مرارا منذ أكثر من نصف قرن ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، حيث نصت في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية. وقال إن المملكة المتحدة تجاهلت، عمدا في بعض الأحيان، مبدأ الأمم المتحدة. ففي عام 1967، أجرت استفتاء بشأن مسائل السيادة أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22). وبإعلان بروكسل الصادر في عام 1984، ردت المملكة المتحدة بالمثل على رغبة إسبانيا في الدخول في عملية تفاوض، ولكنها قاطعتها فيما بعد من جانب واحد. وأفاد بأن بلده طالب، عاماً بعد عام، بإعادة فتح هذه العملية.

61 - وذكر أن مسألة جبل طارق ليست مجرد مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية، وأن وجود جيب استعماري في بلده تترتب عليه آثار ضارة على الاقتصاد والبيئة والأمن، ولا سيما في منطقة كامبو جبل طارق المجاورة. وأضاف قائلا إن النظام الضريبي الخاص في جبل طارق أدى إلى أوجه خلل خطيرة في الاقتصاد المحلي، بطرق منها الاتجار غير المشروع، على حساب ازدهار المنطقة وتحصيل الإيرادات الضريبية في إسبانيا والاتحاد الأوروبي.

62 - وأعرب عن رغبة إسبانيا في أن يتحقق ازدهار شعب جبل طارق. فقد توصلت إسبانيا والمملكة المتحدة إلى سلسلة من الاتفاقات التي تحكم علاقاتهما فيما يتعلق بجبل طارق خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي ستنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتظل العلاقات فيما بعد فيما يخص جبل طارق خاضعة لعملية تفاوض. وأعلن أن بلده على استعداد للاتفاق مع المملكة المتحدة على نظام جديد للتعاون الإقليمي لصالح السكان على جانبي السور. كما أنه يرغب في استئناف المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، بهدف إنشاء منطقة يسودها الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن إسبانيا ستدافع دائما عن حقوق ومصالح سكان كامبو جبل طارق، الذين هم الأكثر تضررا من مسألة جبل طارق (انظر A/C.4/75/SR.4).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

63 - في عام 2020، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام 2006، أنها "لن تدخل أبدا في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبر عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضا أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، وأنها لن تدخل أبدا في أية عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

64 - وواصلت حكومة إسبانيا، من جانبها، المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي كرسته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام 1984.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

65 - في البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ذكر كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق هذه الشعوب في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وذكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك. وفي البيان نفسه، أقرت حكومة المملكة المتحدة بأن انسحابها من الاتحاد الأوروبي سيكون له أثر على أقاليم ما وراء البحار، ولا سيما في مجالي الأهلية للتمويل وممارسة التجارة والاستفادة منهما. واتفق على أن صلات الأقاليم بالكومنولث والأمم المتحدة ستظل هامة وأن المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز هذه الصلات. ورحبت المملكة المتحدة أيضا بالمبادرات الرامية إلى إقامة صلات مع المنظمات الإقليمية ومع الأقاليم والبلدان المجاورة لأقاليم ما وراء البحار.

66 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافق كل من حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق على الاتفاق بشأن تنفيذ بروتوكول جبل طارق الملحق باتفاق الانسحاب ومذكرات التفاهم المتصلة به، الذي أكدا فيه من جديد دستور عام 2006، وكون الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة جبل طارق ستبقى كذلك، ونيتهما في ضمان تنمية الروابط القيمة والتاريخية بين المملكة المتحدة وجبل طارق وتعميقها واستدامتها.

67 - واعترفت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق معا بأن دستور جبل طارق ينص على علاقة دستورية معاصرة وناضجة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أن من المهم استعراض دستور عام 2006، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس 2016، اللجنة المختارة المعنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام 2006. وأعيد تشكيل اللجنة المختارة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت الحكومتان معا إلى أن المملكة المتحدة ملتزمة، بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

68 - في 5 آب/أغسطس 2020، قررت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بتوافق الآراء، عن طريق إجراء الموافقة الصامتة وفقا لمقرر الجمعية العامة 561/74، أن تواصل نظرها في المسألة في دورتها لعام 2021 وأن تحيل الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية من أجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

69 - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق أثناء مناقشتها العامة للنبود 50 إلى 61 مجتمعة في جلساتها من الثانية إلى التاسعة، المعقودة من 14 إلى 16 وفي 20 و 22 و 24 تشرين الأول/أكتوبر، وفي 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي الجلستين الثالثة والرابعة، استمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة وإسبانيا. وفي الجلستين نفسيهما، مارس ممثلا إسبانيا والمملكة المتحدة حق الرد (انظر [A/C.4/75/SR.3](#) و [A/C.4/75/SR.4](#)).

70 - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها العاشرة المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (انظر [A/C.4/75/L.8](#))، قدّمه رئيس اللجنة (انظر [A/C.4/75/SR.10](#)).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

71 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت وبناء على توصية اللجنة الرابعة، المقرر 523/75 بشأن مسألة جبل طارق. وفي ذلك المقرر، فإن الجمعية العامة، إذ أشارت إلى مقررها 515/74 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2019:

(أ) حثت حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة على أن تتوصلا، مراعييتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقا من روح الميثاق؛

(ب) أحاطت علما برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(ج) أحاطت علما بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائما وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) رحبت بالجهود التي يبذلها الجميع لحل المشاكل ومواصلة العمل بروح من الثقة والتضامن، من أجل إيجاد حلول مشتركة والمضي قدما في المجالات ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى علاقة تقوم على الحوار والتعاون.